قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٧

بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ :

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٥٣٨٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وعشرون مليونا وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه) وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٥٢٢٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وعشرون مليونا ومائتان وثلاثة وعشرون **ألف جنيه**) **موزعة على** البابين **التاليين :**

١ ـ الباب الأول ـ أجور ٤٥٠٠٠٠ جنيه .

٢ ـ الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٢٤٧٧٣٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٢٤٤٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستون ألف جنيه) بالباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية .

ثالثا ــ الإيرادات الجارية :

قدرت الايرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٥٢٢٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وعشرون مليونا ومائتان وثلاثة وعشرون ألف جنيه) بالباب الثانى إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ــ الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث ــ إيرادات رأسمالية متنوعة (تمويل ذاتى) بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع ــ قروض محلية (من موازنة بنك الاستثمار القومى) بمبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة وبموافقة وزارة المالية وبما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحمل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧

يعلم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

الاستخدامات	مشروع ٨٨/٨٧	ربط ٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه
باب ١ ـ الأجور	٤٥٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٢٤٧٧٣٠٠٠	١٩٤٧٧٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية ...	٢٥٢٢٣٠٠٠	١٩٨٤٧٠٠٠
باب٣ـ الاستخدامات الاستثمارية	١٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية ...	١٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
جملة الاستخدامات	٢٥٣٨٣٠٠٠	٢٠٠١٧٠٠٠

الإيرادات	مشروع ٨٨/٨٧	ربط ٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه
باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٢٥٢٢٣٠٠٠	١٩٨٤٧٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية ...	٢٥٢٢٣٠٠٠	١٩٨٤٧٠٠٠
باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	٨٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية ...	١٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
جملة الإيرادات	٢٥٣٨٣٠٠٠	٢٠٠٩٧٠٠٠